لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الخامسة والأربعون

"إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"

روما، إيطاليا، 15–19 أكتوبر/تشرين الأول 2018

بيان نائب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

حضرات الزملاء،

حضرات السيدات والسادة،

لقد سبق لزميلي المدير العام غرازيانو دا سيلفا والمدير التنفيذي Beasley أن سلّطا الضوء على النتائج التي خلص إليها تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم وشواغل المجتمع الدولي.

لذلك اسمحوا لي أن أكمّل ما قيل بالتطلّع إلى المستقبل.

ثمة بكل بوضوح حاجة ملّحة إلى اعتماد نهج أكثر انتظامًا إزاء النظم الزراعية الغذائية. وما أعنيه بالنظم الغذائية الصلة القائمة بين العناصر– أي البيئة والناس والمدخلات والعمليات والبنية التحتية والمؤسسات – والأنشطة التي تتعلق بإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها واستهلاكها.

وإن التحدث عن النظم الغذائية يتطلب فهم الاقتصاد السياسي لتنمية النظم الزراعية الغذائية وتحولها في سياق الأسواق التي باتت تتسم اليوم بالعولمة.

فتفضيلات المستهلكين وأنماط الطلب على الأغذية تتغير في كل مكان باتجاه منتجات أعلى جودة وقيمة مع معايير أكثر صرامة خاصة بالسلامة. ويتزايد تركز سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية التي تهمين عليها المؤسسات المتعددة الجنسيات وشركات الأغذية.

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)،
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

my276
MX276/A

وينصب تركيز الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على ما تنطوي عليه الزراعة والتحوّل الريفي من إمكانات للقضاء على الفقر والجوع، بما يساهم في تحقيق الهدفين الأولين من أهداف التنمية المستدامة.

فثمانون في المائة من أشد الناس فقرًا ومعاناة من نقص التغذية في العالم يعيشون في المناطق الريفية للبلدان النامية ويعتمدون على الزراعة الصغيرة النطاق من أجل ضمان حياتهم وسبل معيشتهم.

وإن المزارع الصغيرة في العالم البالغ عددها 500 مزرعة تدعم نحو ملياري (2) شخص. فهي تشغل 30 في المائة من الأراضي الزراعية، وتنتج 50 في المائة من جميع السعرات الحرارية الغذائية على المستوى العالمي. ومع ذلك، ما زالت على هامش الأسواق المتسمة بالعولمة.[1]

وينبغي ألاّ تكون على هذا النحو. ولذلك، أود اليوم تقديم عدد من نقاط الدخول الرئيسية للتحوّل الهيكلي المستدام والشامل.

أولاً، علينا أن ننفتح على الحلول الممكنة في التكنولوجيات المتقدمة. فهذه التكنولوجيات الجديدة والناشئة قد تنطوي على إمكانية تجاوز حلول اليوم وتقديم حلول قابلة للتعديل للمشاكل القائمة أو الناشئة.

وتمثل إحدى هذه التكنولوجيات في الزراعة الدقيقة. فأجهزة الاستشعار عن بعد تخبر المزارعين بكمية المياه أو الأسمدة التي تحتاجها محاصيلهم. ويمكن للطائرات بدون طيار أن تبيّن متى تكون النباتات في صحة سيئة، بما يتيح ما يكفي من الوقت لاتخاذ إجراءات تصحيحية. وتبشر آلات التصوير العالية الدقة المزودة ببصريات متقدمة بالكثير من الخير – ويمكن إدراج جميع هذه التكنولوجيات في المعدات وربطها بالهواتف المحمولة.

كما ينطوي التقدم المسجل في مجال البحوث والابتكارات الزراعية على إمكانات هائلة. ونحن متحمسون لوعود استحداث أنواع مغذية من المحاصيل والحيوانات والأسماك والتكنولوجيات الجديدة التي تمنع التلف المبكر للأغذية، وهذا فقط على سبيل الذكر لا الحصر.

وهناك أيضا تكنولوجيات السجلات الموزعة التي غالبا ما تسمى "تقنية سلسلة السجلات المغلقة" "Blockchain". فهذه التكنولوجيات بإمكانها سد فجوة الثقة بين أشخاص غرباء يتقاسمون أموالاً وبيانات حسّاسة على مدى مسافات طويلة.

ثانيًا، نحن بحاجة إلى أن يعزز جميع أصحاب المصلحة دورهم وأن يضطلعوا به في توجيه مستقبل النظم الزراعية الغذائية.

[1] من الصعب الوصول إلى أرقام موثوقة عند تحديد عدد صغار المزارعين الذين يرتبطون بسلاسل القيمة العالمية لأن الإحصاءات الوطنية والعالمية ليست مفصلة أيضا بحسب حجم المزرعة. ولا تشمل سوق المنتجات العضوية ومنتجات التجارة العادلة المعتمدة، عند النظر إليها، سوى 0.5 في المائة فقط من صغار المزارعين البالغ عددهم 500 مليون في العالم (2.8 ملايين من صغار المزارعين) وإن كانت في تزايد مطرد.

وينبغي للحكومات القوية أن تقوم بوضع وتنفيذ سياسات سليمة للقضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله. وهذا يقتضي توثيق التعاون بين مقدمي الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية؛ وبين خبراء التغذية والمهندسين الزراعين؛ وبين المزارعين وتجار التجزئة والمربين والمجتمع المدني الأوسع بشكل عام.

وعندما يتعلق الأمر بالابتكارات والحلول التكنولوجية، فإن الأمر يستدعي إجراء استعراض دقيق وتهيئة بيئة تنظيمية تضمن أن التكنولوجيا مناسبة وتصل إلى أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية. وهنا، يحتاج القطاع الخاص إلى التشجيع للتقدّم واعتماد التكنولوجيات وإعادة تصميمها لأصحاب الحيازات الصغيرة.

وتؤدي منظومة الأمم المتحدة دورا هاما في توفير التوجيه للمسيرة التكنولوجية القادمة وتعزيز الحوار السياسي. وينبغي أن يتمثل دورها في توفير التوجيهات حتى يكون التغيير التكنولوجي متمحورا حول البشر ويحترم حقوق الإنسان ومستداما من الناحيتين الاجتماعية والبيئية.

وهذا يعيدني إلى نتائج تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم وإلى النقطة الرئيسية الأخيرة التي أود التشديد عليها، وهي أننا بحاجة إلى اتباع نهج برامجي أكثر تحديدًا للأهداف في مجال التعاون الإنمائي.

والتاريخ يلقّننا أن زيادة الإنتاجية والدخل وحدها لا تؤدي بشكل تلقائي إلى تحسين الحالة التغذوية للسكان.

وإن أسباب سوء التغذية وسبل تدارك ذلك متعددة. ويجب علينا بكل وضوح النظر إلى الأنماط الغذائية وكيفية تغيرها وأسباب ذلك. وينبغي لنا دراسة فعالية النهج الحالية، خصوصا الرعاية الصحية والنظم الاجتماعية والتعليمية في البلدان في جميع مراحل التنمية.

ونحن في منظمتنا، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، نركز بشكل متزايد على تطوير سلاسل القيمة المراعية للتغذية.

وهناك مشروع رائد ينفذ في مقاطعة مالوكو ومقاطعة شمال مالوكو في إندونيسيا ويعمل على اعتماد نهج مبتكرة في الممارسات الزراعية والأسواق والاستهلاك المتغير.

ويهدف المشروع إلى توسيع نطاق مجموعة الخضر المستهلكة. فقد أدخل أيضًا البطاطا الحلوة البرتقالية المحصّنة بيولوجيا.

كما يرمي إلى زيادة استهلاك البروتين. وهذا يقتضي توفير قوارب جديدة حتى يتسنى لصيادي الأسماك الصيد في أماكن أبعد. ويتطلب ذلك أيضا إنشاء نظام توزيع مبرد جديد بالكامل للحفاظ على الأسماك في حالة جيدة من الشبكة إلى القرية النائية.

وكما ترون، فإن اعتماد نهج مستدامة في مجال نقص التغذية يستلزم منا اعتماد التفكير الجانبي، أي الاستثمار في مجموعة من الأنشطة والمجالات.

وإن أصحاب الحيازات الصغيرة يضطلعون بدور حيوي في إنتاج الأغذية المغذية لأنفسهم وللآخرين. ولهذا السبب ينبغي إشراكهم في تشكيل معالم مستقبل النظم الزراعية الغذائية، ولهذا السبب نحن، في الصندوق الدولي للتنمية الزراعة، نريد أن نقطع الميل الأخير لضمان مشاركتهم.

حضرات السيدات والسادة،

أخيرًا، يبيّن تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم بشكل واضح أننا لسنا في طريق الوفاء بالالتزام العالمي بالقضاء تمامًا على الجوع بحلول عام 2030. فالتحديات تتغير، وعلينا، ردّا على ذلك، أن نغير تفكيرنا وإجراءاتنا.

ولكن أعتقد أنه، من خلال التحوّل الهيكلي الشامل، يمكننا تهيئة الظروف المناسبة للإنتاج المستدام والاستهلاك المستدام وأننا سنقوم بذلك.

ولكم مني جزيل الشكر.